١٣٠

الخارجي كما قال ابن مالك في شرح العمدة لا الطرماح خلافا لابن الناظم لا يركنن احدٌ الى الاحجام
يوم الوغى متخوفا لحمام . فمتخوفا حال من احد لكونه مسبوقا بالنفي والاحجام بكسر الهمزة
وسكون الحاء المهملة وبالجيم النكوص والتاخر والوغى بالمعجمة الحرب والحمام بكسر المهملة
وتخفيف الميم الموت او استفهام كقوله وهو رجل من بني طي كما قال ابن مالك . يا صاح
هل حُمّ عيشٌ باقيا فترى . لنفسك العذر في ابعادها الاملا فباقيا حال من
عيش لكونه مسبوقا بالاستفهام بهل وصاح مرخم صاحب على غير قياس وحُمّ بضم
الحاء المهملة بمعنى قُدّر وابعادها بكسر الهمزة مصدر ابعد والاملا مفعوله والى ذلك اشار الناظم
بقوله . ولم ينكر غالبا ذو الحال ان لم يتاخر او يخصص او يبن من بعد نفي او مضاهيه . وقد
يقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ كقولهم عليه مائة بيضا فبيضا بالمهملة الجمع حال من
مائة وليس تمييزا خلافا لابي العباس لان تمييز المائة لا يكون جمعا منصوبا بل مجرورا وهو
من امثلة سيبويه وابو ليس على الله حال الله نور مع كان صفة لمائة والمائة مبهمة
الوصف وفي الحديث صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاعدا وصلى وراءه رجال
قياما رواه مالك في الموطأ فقياما حال من رجال وهو نكرة بلا مسوغ لا يقال التخصيص
بالحكم كاف لانا نقول لو كان كذلك لما احتيج الى مسوغ اصلا وذهب بعضهم الى عدم
الاستدلال بالحديث لاحتمال كونه مرويا بالمعنى واذا ثبت مجيء الحال من النكرة بلا مسوغ هل
يقاس عليه او لا ذهب سيبويه الى الجواز والخليل ويونس الى المنع

فصل

وللحال المؤسسة مع صاحبها ثلاث حالات كما ان للخبر مع المبتدأ ثلاث حالات الاولى
وهي الاصل ان يجوز فيها ان تتاخر عنه وان تتقدم عليه فاعلا كان او مفعولا كجاء زيد
ضاحكا وضربت اللص مكتوفا فلك في ضاحكا ومكتوفا ان تقدمهما على المرفوع في الاول
وهو زيد وعلى المنصوب في الثاني وهو اللص فتقول جاء ضاحكا زيد وضربت مكتوفا اللص
هذا مذهب البصريين ومنع الكوفيون تقديمها على المرفوع الظاهر ثم قيل عنهم مطلقا وقيل
ان تقدمت على رافعه ومنعوا تقديمها على المنصوب الظاهر ايضا ثم قيل عنهم مطلقا وقيل ان لم
يكن فعلا الحالة الثانية ان تتاخر عنه وجوبا وذلك بان تكون محصورة
نحو وما نرسل المرسلين الا مبشرين ومنذرين فمبشرين ومنذرين حالان من المرسلين ولا يجوز
تقديمها على المرسلين لكونها محصورة والمحصور يجب تاخيره ويمكن ان يجيء فيه خلاف الكسائي
السابق فيما اذا تقدم المحصور مع الا او يكون صاحبها مجرورا بالحرف غير الزائد كمررت
بهند جالسة فجالسة حال من هند ولا يجوز تقديمها عليها فلا تقول مررت جالسة بهند
هذا مذهب الجمهور وعللوا منع ذلك بان تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه فحقه
اذا تعدى لصاحبه بواسطة ان يتعدى اليه بتلك الواسطة لكن منع من ذلك ان الفعل لا يتعدى
بحرف واحد الى شيئين فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التاخير والى
الاشارة بقول النظم . وسبق حال ما بحرف جر قد ابوا وخالفهم في هذه المسئلة
الاخيرة الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن برهان وابن ملكون وبعض الكوفيين
فاجازوا التقديم تضعيفا لدليل المنع قال الناظم في النظم ولا امنعه فقد ورد وقال
في شرح التسهيل والتقديم هو الصحيح لوروده في السماع كقوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس فكافة حال من المجرور وهو الناس وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام

ونحو قول

ونحو قول الشاعر . تسليتُ طُرًّا عنكم بعد بينكم . بذكراكم حتى كانكم عندي فطُرًّا
بمعنى جميعا حال من الكاف والميم وقد تقدم على صاحبه المجرور بعن والحق ان هذا البيت ونحوه
ضرورة او طرا حال من عنكم محذوفة مدلول عليها بعنكم المذكورة وان كافة في الاية حال
من الكاف في ارسلناك وان التاء للمبالغة لا للتانيث قاله الزجاج ورده ابن مالك
بان الحاق التاء للمبالغة مقصور على السماع ولا يتاتى غالبا الا في ابنية المبالغة كعلامة
وكافة بخلاف ذلك وان حمل على راوية فهو حمل على شاذ نقله الموضح عنه في الحواشي ولم
يتعقبه وقول الزمخشري الا رسالة كافة يصادم نقل ابن برهان ان كافة لا يستعمل
الا حالا وان الصفة لا تنوب عن الموصوف الا اذا كان معتادا اظهرها بعد وقول ابن
مالك وغيره ان كافة حال من الناس يلزمه تقديم الحال المحصورة بالا على صاحبها ويلزمه
تعدي ارسل باللام والاكثر تعديه بالى والاول وهو تقديم الحال المحصورة على صاحبها
ممتنع كما تقدم والثاني وهو تعدي ارسل باللام خلاف الاكثر وقد دفع الاول بان تقديم
المحصور بالا ليس ممتنعا عند الجميع كيف وقد قال الموضح في باب الفاعل في المفعول المحصور
بالا وقد اجاز البصريون والكسائي والفراء وابن الانباري تقديمه على الفاعل واي فرق بين
الحال والمفعول لان اقترانه بالا يدل على المقصود وقد دفع الثاني بان مخالفة الاكثر
لا تضر فان تعدي ارسل باللام كثير فصيح واقع في التنزيل كقوله تعالى وارسلناك للناس
رسولا وفصل الكوفيون فاجازوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف ان كان مضمرا
كمررت ضاحكة بك او اسمين احدهما مجرور بحرف نحو مررت مسرعين بزيد وعمرو او كان الحال
فعلا نحو مررت تضحك بهند ومنعوه ان لم يكن كذلك واحترز بقوله بحرف غير زائد
من الزائد فانه يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور به اتفاقا كما يجوز التقديم على الفاعل
والمفعول نحو ما جاءني راكبا من احد وما رايت راكبا من احد واما مجرورا باضافة بمعنى
مضاف من اطلاق المصدر على اسم المفعول كاعجبني وجهها مسفرة وهذا شارب
السويق ملتوتا فلا يجوز تقديم الحال على صاحبها وامتنع تقدمه بعد المضاف لئلا يلزم الفصل بين
المضاف والمضاف اليه ولا قبله لان نسبة المضاف اليه من المضاف كنسبة الصلة من الموصول
وكما لا يتقدم ما يتعلق بالصلة على الموصول كذلك لا يتقدم ما يتعلق بالمضاف اليه على المضاف
قاله ابن الناظم وفصل الرضي في شرح التسهيل فقال ان كانت الاضافة غير محضة جاز التقديم
على المضاف نحو هذا شارب ملتوتا السويق بالخفض لان الاضافة فيه في نية الانفصال
فلا يعتد بها وان كانت محضة لم يجز باجماع ونازعه ابو حيان في التمييز ورد عليه
الموضح في الحواشي ولا اشتغال بذلك للخروج عن المقصود وانما تجيء الحال من المضاف اليه
اذا كان المضاف بعضه كهذا المثال المتقدم وهو اعجبني وجهها مسفرة وكقوله
تعالى ونزعنا ما في صدورهم من غل اخوانا فاخوانا حال من المضاف اليه وهو الهاء
والميم والصدور بعضه وكقوله تعالى ايحب احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فميتا
حال من الاخ المضاف اليه اللحم واللحم بعض الاخ او كبعضه نحو اتبع ملة ابراهيم
حنيفا فحنيفا حال من ابراهيم المضاف اليه الملة والملة كبعضه في صحة حذف المضاف
واقامة المضاف اليه مقامه كما يصح ذلك في البعض الحقيقي الا ترى انه لو قيل ونزعنا ما فيهم
من غل او ياكل اخاه واتبع ابراهيم لكان صحيحا او كان المضاف عاملا في الحال كان يكون مصدرا

ينظر ما وجه احترازه عن الحال
فيما اذا كان ... عن ...

قوله كما يجوز الخ مراده بالفاعل والمفعول غير
المجرورين بالحرف الزائد والا فمثال لا ان الفراء ونحوهما
فيهما التقديم على الفاعل والمفعول مطلقا ولو قدر على اسم
المفعول صاحبه ضاحكة

[illegible]

Copyright © King Saud University